DOI: https://doi.org/10.31272 /jae.i145.1274
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

مجلة الادارة والاقتصاد
Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729
E-ISSN: 2707-1359

دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق بعد 2003

عصام عبد الخضر سعود
قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق/ بغداد
Email: d_r_assm18@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0000-0000-0000
علي مهدي عباس البيرماني
قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق/ بغداد
Email: dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-4955-8297

المستخلص

سعى البحث الى توضيح تحليل دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال استعراض مفهوم السياسة المالية وادواتها فضلا عن مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشراته وصولا الى الجانب العملي من خلال استعراض مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الصادرات النفطية ونسبتها للصادرات الاخرى فضلا عن واقع الايرادات النفطية ونسبتها الى اجمالي الايرادات العامة ،وقد اظهرت نتائج الدراسة صحة فرضية البحث بضعف دور السياسة المالية في تحقيق التنويع وتم ذكر جملة من لعل ابرزها اعادة النظر في هيكلية الناتج المحلي من خلال تنشيط الانشطة السلعية لاسيما القطاع الصناعي والزراعي ورفع نسبة مساهمتهما في توليد الناتج المجلي الاجمالي.

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 15 / 1/ 2024
تاريخ قبول البحث: 16 / 6 / 2024
عدد صفحات البحث 20 - 26

الكلمات المفتاحية:
التنويع الاقتصادي ، الناتج المحلي ، الايرادات ، الاقتصاد العراقي .

المراسلة:
أسم الباحث: عصام عبد الخضر سعود
Email:
d_r_assm18@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

يشكل التنويع الاقتصادي أحد أساسيات التنمية المستدامة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات وكذلك الأسواق بما فيها الدولية . ومثل هذا التوجه في السياسة الاقتصادية سوف يعزز بالتالي قدرة الاقتصاد للدول على التكيف مع التقلبات الاقتصادية وتحديات المنافسة العالمية لضمان الآفاق الإيجابية للنمو على المدى الطويل في مواجهة نضوب المصادر الطبيعية ، لاسيما في الدول التي تعتمد على مصدر واحد للدخل كالنفط مثلاً ، كما أن التنويع الاقتصادي يساهم بوتيرة متسارعة في تطوير بيئة الأعمال والتي سوف تؤدي إلى ابتكار مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي يمكنها أن تتسع لتلبية الزيادة في الاحتياجات الأساسية للسكان والتي تدور حول توفير فرص العمل ، والغذاء ، والصحة والتعليم ، والمسكن ويفترض ان تكون للسياسة المالية الدور الكبير في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة العامة .

2. مشكلة البحث

مازال العراق يعتمد في تمويل موازنته العامة على مصدر تمويلي واحد الا وهو النفط الامر الذي يعرض البلاد الى مخاطر تمويلية شديدة بسبب تقلب اسعار النفط وهنا تدعو الحاجة الى تنويع مصادر التمويل/وهنا يبرز التساؤل الاساسي ماهو دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق؟

3. اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من الضرورة الملحة لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي؟

4. مفهوم السياسة المالية:

تعددت وتنوعت فاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي،اذ اخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الدور الحيادي الى التدخلي ثم الى كونها منتجة ومسهمه في النشاط الاقتصادي، وتعرف السياسة المالية بانها مجموعة من السياسات المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة من اجل تحقيق اهداف معينه[1].

كما تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الاجراءات المرسومة بخصوص ايرادات الدولة ونفقاتها لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتستخدم السياسة المالية باعتبارها جزءا من السياسة الاقتصادية التي تشمل السياسة النقدية والتجارية وغيرها لإدارة الاقتصاد وتنظيمه[7].

ومهما تنوعت مفاهيم السياسة المالية فهي لا تخرج عن كونها مجموعة الاجراءات التي تستخدمها الدولة للتاثير في النشاط الاقتصادي باستخدام ادواتها المختلفة كالأنفاق العام والضرائب والموارنة العامة،

1.4 أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية تحقيق جملة من الاهداف لعل اهمها مايلي[4]

1- **الهدف المالي :** هو الهدف التقليدي للمالية العامة والذي يضمن السعي لتعبئة الموارد لتمويل النفقات العامة للحكومة .
2- **الهدف الاقتصادي :** هو الهدف المتمثل باستخدام الادوات المالية لتحقيق العدالة الاقتصادية و التوازن الاقتصادي.
3- **الهدف الاجتماعي :** الهدف المتمثل بالسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخل القومي باستخدام الادوات المالية .
4- **الهدف (المنتج)الانتاجي :** النشاط الانتاجي للحكومة يقصد به قيامها بمسؤولية الانتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره .

وبقدر تعلق موضوع بحثنا بالتنويع الاقتصادي فان من اهم اهداف السياسة المالية هو الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، اذ تسعى معظم الحكومات المعاصرة الى توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بين الاستخدامات العامة والخاصة بالشكل الذي يحقق افضل استخدام ممكن لهذه الموارد طبقاً لأولويات المجتمع بهدف تحقيق اقصى نفع عام او اقل ضرر ممكن ، وان هذا الهدف يتضمن تدخل الحكومة في توجيه الموارد التي في حوزة القطاع الخاص عندما يكون هنالك فارق بين المنافع والتكاليف الاجتماعية والمنافع والتكاليف الخاصة ، اذ تسعى الحكومة بتدخلها الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد من وجهة نظر المجتمع ، ففي الدول النامية زادت اهمية التدخل الحكومي لضعف جهاز السوق وامتناعه عن القيام بمشروعات البنية الاساسية اللازمة لعملية التنمية لذا يجب ان تتدخل الحكومة في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة باساليب مختلفة من اجل تحقيق اكبر نفع ممكن للمجتمع[4] وموضوع التنويع هو ماستنطرق اليه بالفقرة الثانية من البحث.

5. مفهوم التنويع الاقتصادي

اكتسب مفهوم التنويع الاقتصادي اهمية كبيرة في الادبيات الاقتصادية مع بداية الالفية الجديدة، واهتمت الدول النامية بتنويع اقتصاداتها من اجل مواجهة التحديات المحتملة كالأزمات المالية والركود او الانكماش الاقتصادي والتي تعيق تقدمها في تحقيق اهدافها التنموية، وتتجلى اهمية التنويع الاقتصادي بشكل اكبر بالنسبة للدول التي تعتمد على المورد النفطي في تمويل برامجها التنموية حيث تكون اسيرة لعمليات العرض والطلب على هذا المورد والتي تتقلب أسعاره بين وقت واخر مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة امرا صعب المنال،فالدراسات الاقتصادية تشير الى ان الازمات المالية تتكرر كل 12 عاما وتكلف الدول 9% من ناتجها المحلي الاجمالي[6]،ولمواجهة تلك الظروف يعد التنويع الاقتصادي اهم الدعائم في مواجهة الازمات الاقتصادية، وحتى يتم تحقيق التنويع الملائم لاقتصاد الدولة، تركز الكثير من الدول في سياتها المالية على تعزيز هذا التنويع الامر الذي يؤكد اهمية السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد ولتجاوز الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول خلال مسيرتها التنموية.

ويُعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل . "كما و يُعرَف التنويع الاقتصادي على انه " استخدام أموال النفط لخلق قاعدة مستدامة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي " . كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي . ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد ، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة ، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية ، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد" [5].

1.5 مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي

على الرغم من كل الاهتمام السياسي بموضوع التنويع الاقتصادي ، الا انه لا يوجد حتى اليوم مفهوم متفق عليه ولا مقياس موحد له ، ولسد الفجوة القائمة على مستوى المنشورات والتحليلات العملية فقد تم نشر الاصدار الاول من تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي عام 2022 اذا تم فيه قياس وتصنيف الدول على اساس مدى تنوعها الاقتصادي من عدة زوايا[3]،، اذ تم استقصاء مدى التنويع الحادث في الانشطة الاقتصادية وفي التجارة الدولية وفي الايرادات لحكومية (يعني الابتعاد عن مجرد

الاعتماد على الموارد الطبيعية او على عائدات السلع)لعدد من الدول وصل مجموعها الى 90 دولة خلال المدة الممتدة بين 2000 و2019، وسيتم استعراض اهم المؤشرات الواردة في التقرير وحسب مايتعلق بموضوع البحث .

المقياس الاول: تعد الدولة معتمدة على الموارد اذا كان اكثر من 60% من اجمالي صادراتها السلعية يتكون من ناحية القيمة من موارد طبيعية .

المقياس الثاني: نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات اقل من 20%.

هذا وتوجد مؤشرات ومقايس اخرى تدل على ريعية الدول النفطيه منها[2]

1- النسبة المؤية لمساهمة القطاع النفطي مقايل القطاعات غير النفطية في GDP .

2- النسبة المؤية لمساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات .

3- النسبة المؤية لمساهمة الصادرات النفطية في اجمالي صادرات البلد .

6. تحليل دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي للمدة 2004-2021

سيتم في هذا المبحث تحديد دور السياسة المالية في تحقيق التنويع لاقتصادي في العراق من عدمه،في البداية سيتم استعراض سمات الاقتصاد العراقي ثم يتم التطرق الى الجانب التطبيقي للبحث..

1.6 نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي

ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا الاقتصاد لصدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة ، ورافقه مشكلات وازمات منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، اذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد الى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين مستويات الدخول فضلا عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في بعض القطاعات الاقتصادية ، وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تظافر الجهود لاعادة الاستقرار الامني والسياسي من اجل توفير بيئة امنه في العراق تعمل على جذب الاستثمارات وخلق تنمية حقيقية في العراق[8] ، وبشكل عام يمكن ادراج اهم سمات الاقتصاد العراقي بما يلي[8]

1. **احادية الاقتصاد العراقي :** يعاني الاقتصاد الراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية وهي اختلال هيكله الانتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس مما يؤدي الى عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لموازنته الامر الذي يجعل الاقتصاد رهنا لأسعار النفط وحجم الطلب عليها مما يؤدي الى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج للقطاعات الاقتصادية؟
2. **قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي:** فقد انخفض الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفوء وذلك لنقص الالات والمعدات والدمار الكبير الذب لحق بالقطاعات الانتاجية من جراء الحروب والحصار الاقتصادي الاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة بشكل كبير وعدم صيانة المكائن والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الانتاجي.
3. **تدهور قطاع الخدمات:** يعاني العراق من قصور في توفير الخدمات الاساسية (الكهرباء ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي)، اذ ان الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي اثر بشكل سلبي على معظم مفاصل الحياة وجعلت المواطن العراقي يتحمل اغلب تكاليف هذه الخدمات.
4. **العجز الواسع في الموازنة العامة:** عانت موازنة العراق من عجز مالي هيكلي يعود سببه الى زيادة الانفاق الحكومي وبصورة مستمرة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والخدمية والعسكرية واستمرار الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية والصناعية في حين اتسمت الايرادات العامة للدولة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب اعتمادها على النفط والذي يرتبط اساسا بالأسواق العالمية،في حين كانت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى قليلة جدا غ تمويل الموازنه العامة مما ادى الى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة.
5. **اختلال هيكل الصادرات:** يهيمن القطاع النفطي على الصادرات العراقية اذ تصل الى 98% من اجمالي الصادرات،وعند مقارنة هذه النسبة مع بلدان نفطية اخرى نجد ان هذه النسبة مرتفعة جدا،ويزداد هذا الاختلال بزيادة اختلال الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة،وهذا الاختلال لايمكن التخلص منه في الامد القصير والمتوسط لان العراق لايمتلك مصادر لتمويل تنمية القطاعات الاخرى الا من خلال زيادة وانتاج تصدير النفط الخام وهذا بالتاكيد سيعنق من الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاخرى بسبب الاعتماد الكبير على النفط.

فضلا عن ذلك، لم يستطيع الاقتصاد العراقي تكوين فكر اقتصادي وسياسة اقتصادية واضحة المعالم تركز على المشاريع الانتاجية التي توفر للمواطن مايحتاجه من سلع وخدمات ضرورية فضلا عن عدم وجود رؤية محدده لدى الجهات المختصة حول الطرق والبرامج التي تنهض بواقع الاقتصاد العراقي..

2.6 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي البطاقة التي تقيس الاداء الاقتصادي لبلد ما خلال مدة ومنية معينة، فهو القيمة الاجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة معينه غالبا ما تكون سنه، ولا يخفى على الجميع الواقع المؤلم للاقتصاد العراقي ودرجة اعتماده الشديد على القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي، اذ إن نظرة سريعة على هيكل الناتج كما في الجدول 1، تكشف لنا أن العراق لا يزال يعتمد بشكل رئيس في دخل القومي على إنتاج سلعة واحدة وهو النفط، حيث بلغت مساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة 55.1% خلال المدة 2004-2021 ، في حين شكلت مساهمة القطاعات الإنتاجية الاخرى 45.1% ،فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 4.1% خلال المدة المذكورة في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي حوالي 1.4% وهذا ان دل على شيء فهو يدل على ريعية الاقتصاد العراقي وعدم قدرة

الحكومة في تقليل الاعتماد على النفط الامر الذي يجعل البلد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدورية، ويتضح من المؤشر المشار اليه ضعف دور السياسة المالية في توزيع تخصيصاتها بالشكل الذي يؤدي الى تنويع القاعدة الانتاجية للبلد وتقليل الاعتماد على النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (1) نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021) بالأسعار الثابتة (2007=100%) (%)[9]

السنوات	الزراعة	النفط	الصناعة	ألكهرباء والماء	البناء والتشييد	ألنقل و المواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابة	المال والتأمين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2004	5.4	55.1	1.5	0.7	2.2	11.9	6.2	8.3	8.7
2005	7	50.3	1.5	0.8	4.4	11.4	6.7	8.5	9.4
2006	6.9	50.2	1.6	0.8	4.4	8	6.8	8.8	12.5
2007	4.9	52.9	1.6	0.9	4.4	6.6	6.2	9.7	12.8
2008	3.9	54.8	1.6	0.8	4.6	6.3	6.2	9.4	12.4
2009	3.9	54.3	2.1	1	4.3	5.6	6.7	9	13.1
2010	4.2	51.6	2.1	0.9	6.3	5.7	7.5	8.6	13.1
2011	4.5	52	2	1	5.8	5.4	7.7	8.5	13.2
2012	3.9	54.7	1.9	1.1	7.8	6.7	9.4	1.7	12.9
2013	4.2	49.5	1.5	1.1	8.7	7.2	8.5	7.2	12.1
2014	4.2	51.7	1.2	1.2	8.3	7.2	8.5	6.6	11.1
2015	2.5	59	0.9	1.2	5.1	7.6	8.2	4.9	10.6
2016	2.2	64.8	0.9	1.1	4.1	7.3	6.4	4.6	9.1
2017	1.9	62.8	0.9	0.9	4.4	7.8	7.1	5	9.2
2018	2.5	60.4	0.9	1	3.8	8.1	8.4	5.5	9.4
2019	3.5	59.5	1	1	5.8	7.2	7.6	5.4	9.1
2020	4.8	59.3	1.1	0.8	2.9	7.7	7.4	5.8	10
2021	3.8	58.1	1.3	0.6	2.8	9.6	7.3	5.4	11.1
المتوسط الحسابي	4.1	55.6	1.4	0.9	5	7.6	7.4	6.8	11.1

3.6 الميزان التجاري في العراق

يدل الارتفاع المطرد في نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات على ازدياد التنويع الاقتصادي من حيث نمو انشطة الانتاج الاخرى، ويبين الجدول 2 واقع الميزان التجاري في العراق ودرجة الاعتماد على الصادرات النفطية للمدة (2004-2021)،ومنه يتبين الاعتماد الكبير على النفط فقد شكلت نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي صادرات البلد اكثر من 95% خلال المدة المذكورة وهذا مايعمق حالة الريعية في الاقتصاد وفشل السياسة الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد،والملفت للنظر ان نسبة مساهمة قطاع التنمية الاجتماعية في الناتج المجلي الاجمالي تعادل مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي والكهرباء مجتمعة، وهذا ان دل على شيء فيدل على ضعف دور السياسة المالية في تنويع القاعدة الانتاجية بالشكل الذي يؤدي الى زيادة نسبة صادرات البلد غير النفطية وبما يحقق المزيد من التنويع الاقتصادي..

جدول (2) الميزان التجاري في العراق ودرجة الاعتماد على الصادرات النفطية للمدة (2004-2021) (مليار دولار) [9]

السنوات	اجمالي ألصادرات (1)	اجمالي الاستيرادات (2)	الصادرات النفطية (3)	نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات(%)(4)	الميزان التجاري (5)	الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية (6)
2004	17.8	21.3	17.7	99.4	-3.4	-21.2
2005	23.6	20	23.5	99.5	3.6	-19.9
2006	30.5	18.7	30.2	99.2	11.8	-18.4
2007	39.5	18.2	39.3	99.4	21.3	-18
2008	63.7	30.1	63.4	99.5	33.5	-29.8
2009	39.7	32.6	39.6	99.7	7.1	-32.5
2010	51.7	37.3	51.5	99.7	14.4	-37.1
2011	79.6	40.6	79.4	99.7	39	-40.4
2012	94.1	47.7	93.8	99.7	46.3	-47.4
2013	89.7	49.9	89.5	99.8	39.7	-49.7
2014	83.9	45.2	83.7	99.8	38.7	-45
2015	43.4	33.1	43.2	99.6	10.2	-32.9
2016	41.2	29	41.2	99.8	12.2	-29
2017	57.5	32.9	57.3	99.6	24.6	-32.7
2018	86.3	38.8	86.2	99.9	47.4	-38.7

2019	81.5	49.4	81.1	99.4	32.1	-49
2020	46.8	40.9	46.6	99.7	5.8	-40.7
2021	72.8	34.6	72.5	99.6	38.1	-34.3

4.6 الاهمية النسبية للإيرادات العامة

يعرض الجدول 3 الاهمية النسبية للإيرادات التفطية ونسبتها للإيرادات العامة ومنه يتبين لنا ان قطاع النفط لايزال يحتل المركز الاول في توليد الايرادات العامة وبمتوسط وصل الى 85% خلال مدة الدراسة الامر الذي يعكس عدم قدرة السياسة المالية على تحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد وتقليل نسب الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة، ان هذا المؤشر يعد من اخطر المؤشرات فهو يعكس تبعية الموازنة العامة لذا المورد الناضب بالشكل الذي يعكس فشل السياسة المالية في تحقيق التنويع من خلال زيادة مصادر الايرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على ايرادات النفط في تمويل الموازنة العامة ويمكن ان يتحقق التنويع هنا من خلال تنمية القطاعات الاخرى والبحث عن وسائل تمويل جديدة و تفعيل القطاعات الاساسية كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي..

جدول (3) الايرادات الفعلية والمخمنة للموازنة العامة مع نسب مساهمة كل من الايرادات النفطية والايرادات الاخرى في العراق خلال المدة (2004-2021) [9]

السنوات	الايرادات المخمنة			الايرادات الفعلية			نسبة تحقق الايرادات الفعلية من الايرادات المخمنة(%) (7)
	القيمة (ترليون دينار) (1)	نسبة الايرادات النفطية(%) (2)	نسبة الايرادات الاخرى(%) (3)	القيمة (ترليون دينار) (4)	نسبة الايرادات النفطية(%) (5)	نسبة الايرادات الاخرى(%) (6)	
2004	21.7	-	-	27	87.6	12.4	-
2005	29	96.3	3.7	40.5	63.2	36.8	139.7
2006	45.4	93.1	6.9	49.2	95.5	4.5	108.4
2007	42	97.7	2.3	52	97.5	2.5	123.8
2008	50.8	89	11	80.3	98.6	1.4	158.1
2009	50.4	94.3	5.7	55.2	78.4	21.6	109.5
2010	61.7	96.9	3.1	69.5	96.1	3.9	112.6
2011	80.9	94.1	5.9	108.8	98.1	1.9	134.5
2012	102.3	97.4	2.6	119.8	78.6	21.4	117.1
2013	119.3	97.5	2.5	113.8	78.9	21.1	95.4
2014	-	-	-	105.4	92	8	-
2015	94	83.6	16.4	72.5	77.1	22.9	77.1
2016	81.7	85.4	14.6	54.4	81.4	18.6	66.6
2017	79	86	14	77.4	84.1	15.9	98
2018	91.6	84.2	15.8	106.7	90	10	116.5
2019	105.6	88.8	11.2	107.6	92.2	7.8	101.9
2020	-	-	-	63.2	86.1	13.9	-
2021	101.3	72	20	109.1	54.4	45.6	107.7
المتوسط الحسابي	-	90.9	9.1	-	85	15	111.1

هذا ويعكس الجدول 4 اجمالي الايرادات الفعلية والمخمنة للموازنة العامة للمدة 2004-2021 ومنه يظهر الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ،ومنه يتبين ان الاقتصاد العراقي معرض لخطر الصدمات التي قد تعصف بالقطاع النفطي والتي قد تمتد اثارها الى جميع القطاعات وهنا على السياسة المالية البحث عن مصادر ايرادات جديدة لتمويل الموازنة العامة ولعل اهمها تنمية القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الصناعي والزراعي والسياحي ودعمها لزيادة نسبة مساهمتها في توليد الايرادات العامة.

جدول(4) الايرادات الفعلية والمخمنة للموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2021)[9]

السنوات	اجمالي الايرادات المخمنة(ترليون دينار) (1)	اجمالي الايرادات الفعلية(ترليون دينار) (2)	اسعار النفط المخمنة ($) (3)	اسعار النفط الفعلية ($) (4)	الايرادات النفطية المخمنة (5)	الايرادات النفطية الفعلية (6)	الايرادات غير النفطية المخمنة (7)	الايرادات غير النفطية الفعلية (8)
2004	-	21.7	-	30.7	-	19	-	2.7
2005	29	40.5	-	53.5	27.9	25.6	1.1	14.9
2006	45.4	49.2	46	55.6	42.3	47	3.1	2.2
2007	42	52	-	62.7	41.1	50.7	0.9	1.3
2008	50.8	71.1	-	88.8	45.2	70.1	5.6	1
2009	50.4	55.2	-	59	47.5	43.3	2.9	11.9
2010	61.7	59.4	-	75	59.8	57.1	1.9	2.3

1.9	4.7	98.1	76.2	103	76.5	100	80.9	**2011**
25.6	2.6	94.2	99.7	107	85	119.8	102.3	**2012**
24	2.9	89.8	116.4	103	90	113.8	119.3	**2013**
8.5	-	97.1	-	95	-	105.6	-	**2014**
15.2	15.4	51.3	78.6	45	56	66.5	94	**2015**
10.1	11.9	44.3	69.8	36	45	54.4	81.7	**2016**
12.3	11	65.1	68	49.3	42	77.4	79	**2017**
11.1	14.4	95.6	77.2	66	46	106.7	91.6	**2018**
8.4	11.9	99.2	93.7	60.4	56	107.6	105.6	**2019**
8.8	-	54.4	-	40.7	-	63.2	-	**2020**
49.8	28.3	59.3	73	68.4	45	109.1	101.3	**2021**

7. الاستنتاجات

1. من خلال ماتم استعراضه في الجانب العملي تبين لنا تحقق صحة فرضية البحث فالسياسة المالية في العراق لم تستطع تحقيق التنويع الاقتصادي وما زال قطاع النفط هو القطاع الاول في توليد الايرادات العامة الامر الذي يعكس تبعية الاقتصاد العراقي لأسعار النفط
2. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبالذات استخراج النفط، اذا ان مساهمة القطاعات الاقتصادية ضعيفة مقارنة بالقطاع النفطي.
3. لم تمتلك الحكومات المتعاقبة بعد 2004 رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي نتيجة ضعف الارادة الصادقة لتحقيق استراتيجية تنويع قطاعية واضحة المعالم مما واد من مخاطر تعميق حالة الريعية والاعتماد الكبير على القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي.
4. مازالت الايرادات العامة تأتي من مصدر تمويلي واحد وانخفاض نسب الضرائب في هيكل الايرادات العامة.

8. التوصيات

1. اعادة النظر بتوجهات السياسة المالية من خلال زيادة تخصيصات القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي وان لا تكون الاولوية للقطاع النفطي.
2. اعادة النظر في هيكلية الناتج المحلي من خلال تنشيط الانشطة السلعية لاسيما القطاع الصناعي والزراعي ورفع نسبة مساهمتهما في توليد الناتج المجلي الاجمالي
3. ضرورة تبني رؤية واضحى المعالم تسعى الى تحقيق الاستدامة المالية والسعي الحثيث الى تنويع مصادر تمويل الاقتصاد العراقي وان لايبقى القطاع النفطي هو المسيطر على توليد الايرادات.
4. ضرورة البحث عن مصادر تمويل بديلة للموازنه العامة بدلا عن النفط الذي يتاثر بشكل كبير بقوى العرض والطلب من خلال تنشيط القطاع السياحي ورفع نسبة الضرائب في توليد الايرادات العامة.

المصادر:

[1] احمد ابراهيم حسن واخرون،(2022)، قياس فاعلية ادوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنه العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة 2002-2019،مجلة الريادة والاعمال ،المجلد الثالث، العدد 3،اب.

[2] الاسكوا،(2001)،التنويع الاقتصادي في البلدان المتجة للنفط، نيويورك

[3] تقريرمؤشر التنويع الاقتصادي العالمي عام 2022،المملكة العربية السعودية،2023،القمة العالمية للحكومات،

[4] حارث رحيم عطيه،(2022)، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية على ضوء تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.

[5] حامد عبد الحسين الجبوري،(2016)، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية.

[6] عثمان حزام المطيري،(2022)، اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية للمدة 2000-2020، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث ،العدد 23،ايلول.

[7] عمرو هشام محمد،(2019)، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهما الجديثة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،،الجامعة المستنصرية ،مكتب العراق للطباعة والنشرز

[8] مصطفى وسام محمد،(2024)، قياس اثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية-تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء.

[9] مهند إسماعيل إبراهيم القيسي، (2023)، قياس وتحليل التأثير المتبادل لتغيرات سعر الصرف على عجز الموازنة الاتحادية في العراق بعد عام 2004، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية.

DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i145.1274
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

The Role of Fiscal Policy in Economic Diversification in Iraq after 2003

Isam Abdul Khudhur Saud
Dept.Management and Economics, University: Mustansiriyah, Iraq/Baghdad
Email: d_r_assm18@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0000-0000-0000
Ali Mahdi Abbas Albairmani
Dept.Management and Economics, University: Mustansiriyah, Iraq/Baghdad
Email: dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-4955-8297

Article Information

Article History:
Received: 15 / 1 / 2024
Accepted: 16 / 6 / 2024
Available Online: 1 / 9/ 2024
Page no: 20 – 26

Keywords:
Economic diversification , domestic product , revenues , the Iraqi economy .

Correspondence:
Researcher name:
Saud, Isam Abdul Khudhur

Email:
d_r_assm18@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research sought to clarify the analysis of the role of fiscal policy in achieving economic diversification by reviewing the concept of fiscal policy and its tools, as well as the idea of economic diversification and its indicators, leading to the practical side by reviewing indicators of gross domestic product and indicators of oil exports and their ratio to other exports, as well as the reality of oil revenues and their ratio to total public revenues. The results of the study showed the validity of the research hypothesis of the weak role of fiscal policy in achieving diversification. A number of things were mentioned, perhaps the most prominent of which is reconsidering the structure of the domestic product by revitalizing commodity activities, especially the industrial and agricultural sectors, and raising the percentage of their contribution to generating the gross domestic product.